قــرار تأميـــم قنـــاة الســـويس
ما بين التخطيط والتنفيذ
٢٦ يوليو ١٩٥٦م

إعـــــداد

د. محمد عبدالمنعم عبدالحفيظ عموري

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

مقدمة:

منذُ بداية التفكير في إنشاء ممر مائي (ترعة) لتوصيل البحر الأحمر بالبحر المتوسط، كانت مأساة حقيقة للشعب المصري؛ لأنه على مر التاريخ كان وحده الضحية، حيث شارك في أعمال الحفر عن طريق نظام السخرة ما يقرب من مليون ونصف مواطن استمر عشر سنوات، تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ إلى ٤٠ سنة، فكان العدد ثلاثة ألاف، ثم عشرة ألاف، ثم ثلاثين ألف، إلى أن وصل العدد ٦٠ ألف عامل كل شهر، وفقد الشعب المصري ١٢٠ ألف فلاح مصري ماتوا أثناء الحفر، بسبب انتشار الأمراض (ضربة الشمس، التيفود، الكوليرا، الطاعون)، ليسجل هذا الرقم أبشع أنواع السخرة في التاريخ، ليكون دليل واضح وصريح على حضارة وتقدم الغرب، الذي أكد أن المشروعات الكبرى في الشرق لا تتم إلا بنظام السخرة !.

جهل حكام مصر خلفاء "محمد علي باشا" الذي رفض المشروع، وأصر على ضرورة إشراف الحكومة المصرية على تنفيذه وتمويله عند تم عرض المشروع عليه وكان خوفه أن يكون زريعة للتدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلية، لكي تكون القناة خالصة لمصر، ليأتي خلفائه (الخديو سعيد) الذي سمح بهذه الكارثة البشرية في حق المصريين، وراح يوافق على زيادة العدد كلما طلبا صاحب فكرة المشروع (فردنان دلسيبس) والضغط من فرنسا، ومن خلال الامتياز الأول والثاني ٣، ٣٠ نوفمبر ١٩٥٤، حتى أصبحت القناة دولة داخل الدولة بهذه الشروط المجحفة لحقوق الشعب المصري، ليكون عليه فقد عبء الحفر وشق القناة ليستفيد بها الغرب المتحضر (فرنسا ثم انجلترا بعد شراء أسهم مصر في القناة من الخديو إسماعيل بسبب الديون)، ومن الشروط التي وافقوا عليه ولم يحاولوا تغيرها كما فعلوا في لائحة العمال، وإسترداد الأراضي المصرية من الشركة، حق الانتفاع للشركة بالقناة مدة ٩٩ عاماً، وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وبداية التفكير في مستقبل مصر الاقتصادي، وبناء السد العالي.

للعلم أن فكرة تأميم قناة السويس لم تكن رد فعل على اللانسحاب الأنجلو أمريكي من عرض تمويل مشروع السد العالي، ولكن كانت موجودة منذُ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، ولم تكن هناك فرصة لعبد الناصر لتبرير موقفه أمام العالم الغربي، والرغبة الوحيدة من تأميم مصر للقناة هو تنفيذ مشروع السد العالي، وإتهام وزارة الخارجية الأمريكية الاقتصاد المصري بعدم القدرة على إنجاز مثل هذا المشروع الكبير، فكان – قرار التأميم – أقل رد يثبت للعالم مكانة مصر وقدرتها على الصمود والرغبة في التقدم والارتقاء، وأقل تعويض عن دماء المصريين التي جرت بالقناة قبل جريان المياة بداخلها.

ـ قناة السويس تاريخياً:

أن فكرة توصيل البحر المتوسط بالبحر الأحمر كانت موجودة منذُ القدماء المصريين، في عهد "سيتى الأول" عام ١٣٨٠ ق . م، تم التفكير في الربط بينهما عن طريق ترعة واصلة بين البحرين عن طريق النيل؛ تخرج منهُ عند (بوبسطة) وتصب في البحر الأحمر مخترقةّ وادي الطميلات، المسماة عند الفراعنة ترعة (سيزستريس) [١]، ثم تم إعادة حفرها مرة أخرى في عهد "نيكاو الثاني" عام ٦٠٩ ق. م، ويُرجح أنه تم تنفيذ أغلب المشروع، ولما استولى الفرس على مصر عام ٥٢٢ ق . م، أمر ملك الفرس "دارا الأول" بإعادة حفر "قناة نيكاو" التي تربط النيل بالبحر الأحمر لتنشيط التجارة[٢] .

أثناء حكم الأغريق لمصر في عهد "بطليموس الثاني" عام ٢٨٥ ق . م، تم حفر القناة بأكملها وإعادتها للملاحة، وفي عهد الرومان قام الامبراطور "تراجان" بحفر وصلة جديدة تبدأ من بابيلون (القاهرة حاليا) وتصب في قرية بوبستا (العباسية حاليا)، وجاء الفتح الإسلامي لمصر على يد "عمرو بن العاص" عام ٦٤١ م، وفكر في حفر قناة تصل مباشرة بين البحرين وتشق السهل المنبسط قليل الارتفاع جنوب فرما (بورسعيد حاليا)، ولكن الخليفة "عمر بن الخطاب" (رضى الله عنه) عارض المشروع،

خوفاً من طغيان مياه البحر الأحمر على مصر، لكان "عمرو بن العاص" أول من وصل البحرين مباشرة دون اللجوء إلى فرع من فروع النيل[٣] .

ثم جاءت حملة "نابليون بونابرت" على مصر عام ١٧٩٨ م، للسيطرة على طريق سواحل البحر المتوسط، وقطع الطريق بين انجلترا ومستعمراتها بالهند، وقع المهندس الفرنسي "لبيير" في خطأ حسابي أن سطح البحر الأحمر يعلو سطح البحر المتوسط بعشرة أمتار، ثم استطاع المهندس"سيمونيون" أن يصححوا الخطأ الذي وقع فيه " ليبير"، ولكن حين عرض الفرنسيون المشروع على "محمد علي باشا" الذي أصر على ضرورة إشراف الحكومة المصرية على تنفيذه وتمويله، لكي تخلص القناة لمصر، وضمان الدول الكبرى لحيدة مصر، على اعتبار أن المشروع ذو صبغة دولية عامة[٤].

أي أن حفر قناه تصل البحرين المتوسط بالأحمر لم يكن وليد الصدفة أو من وحي الخيال، بل كانت فكرة عند الفراعنة المصريين، ثم الأغريق، ثم الرومان، ثم المسلمين، وأخيراّ الفرنسيين لتُثبت للعالم أن الحضارة المصرية القديمة أقدم وأعظم حضارة على مر العصور حيث هم أول من فكر في توصيل البحرين ولكن عن طريق نهر النيل، وليس كما يدعى البعض أنه مشروع فرنسي أصيل ولولا الحملة الفرنسية لم يكن لقناه السويس وجود ! لنرد عليهم ونقول: " من الذي مات منهم ١٢٠ ألف عامل في عملية الحفر، هل هو من الشعب الفرنسي أما الشعب المصري، هل المشروع على أرض فرنسية أم أرض مصرية خالصة"، ليعلم الجميع أن الشعب المصري هو السبب في وجود القناة، فهو من شق القناة والشركة لم تستخدم المعدات والآلات في أعمال الحفر ولكن إعتمدت على السخرة في حفر القناة .

حين تولى "سعيد باشا" حكم مصر عام ١٨٥٤م، تم منح امتيازى عام ١٨٥٤ م وعام ١٨٥٦ م [*] مشروع قناة السويس لصديقه "فردنان دلسيبس"، ونص عقد الامتياز الأول على "أن تكون الملاحة في القناة حره لجميع السفن بلا استثناء ولا تمييز، وتقوم الشركة بفرض رسوم على مرور السفن بالاتفاق مع الحكومة المصرية،

وعلى أن مدة عقد الامتياز ٩٩ عاما من تاريخ إفتتاح القناة" . وكانت الشركة من الناحية القانونية مؤسسة مصرية، تخضع لقوانين مصر، ولكنها تنظم كل شئونها الداخلية وفقا للقانون الفرنسى الخاص بالمؤسسات، وإدارتها المركزية في الإسكندرية والقانونية والإدارية في باريس . ورغم التساهل المعيب في مواد امتيازى القناة، إلا أن "الخديو سعيد" كان يرى أنها ستؤدي إلى رخاء مصر، والتحرر من السيطرة العثمانية(٥).

فتح "ديلسبس" باب الاشتراك في شراء أسهم القناة مقدراً رأس مال الشركة بمبلغ ٢ مليون فرنك، مكونه من ٤٠٠ ألف سهم وثمن السهم ٥٠٠ فرنك، واشتريت مصر ٨٥,٥٠٦ سهم، وابتدأ العمل في حفر القناة ٢٥ أبريل ١٨٥٩ م، في مدينة فرما (بورسعيد)، وكانت بداية لأبشع أنواع السخرة التى استمرت عشر سنوات، ولما كانت الشركة فقيرة بالنسبة لعظمة المشروع استعان "ديلسبس" على هذه الصعوبات على حمل الخديو "سعيد" على الأكثار من العمال المسخرين(٦) حيث وصل عدد العمال المصريين لأكثر من ٨٠ % من العمالة، ولكن يعد استخدام نظام السخرة في حفر القناة عاد على الشركة بفوائد لا حصر لها وخاصة المادية، ومن ناحية أخرى على حساب الشعب المصري؛ الذي طالما تعرض للظلم والقهر والتعذيب من الحكام، حيث أصيب الاقتصاد المصري بأضرار بالغة وخاصة الزراعة، ولائحة العمال التي جعلت الشركة تنصرف عن استخدام الآلية (استخدام المعدات والآلات في أعمال الحفر) في حفر القناة، إلا في مستهل عام ١٨٦٤م بعد نزاع طويل مع الحكومة المصرية على مشكلة السخرة واسترداد الأراضي الممنوحه لها (٧).

قد ترتب على التغير الشهري للعمال – بسبب لائحة العمال (السعيدية)، ليظهر هو (سعيد باشا) في المجتمع الفرنسي الإنسان المتحضر على حساب شعبه – نتائج خطيرة اهتزت بسببها الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر اهتزازاً عميقاً، وارتفع عدد العمال الذين يتغيبون عن حقولهم إلى ستين ألفً كل شهر ؛ لأنه في

الوقت الذي كان فيه عشرون ألفاً قائمن بالعمل في ساحات الحفر، كان مثل هذا العدد من العمال في طريق عوتهم إلى قراهم، وعشرون ألفاً آخرون في طريقهم من قراهم إلى منطقة القناة، أي بمعدل سبعمائة وعشرون ألف مصري في السنة في الوقت الذي لم يصل عدد سكان مصر إلى خمسة ملايين نسمة(٨)، قد أوُدت أعمال الحفر بحياة أكثر من ١٢٠ ألفا من شهداء السخرة .

وفي ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ م احتفل "الخديو اسماعيل" رسميا بافتتاح القناة، تحت هذه المظالم المروعة، والحداد الذي خيم على كل بيت مصري، هذا الاحتفال كان من أسباب ضياع حق مصر بالقناة بسبب الديون بعد ٦ سنوات من الافتتاح، حيث أصبحت مصر لا تملك شيئاً، وشركة قناة السويس تملك أهم ما في مصر(٩).

في ٢١ نوفمبر ١٨٧٥م قرر "الخديو اسماعيل" أن يبيع أسهم مصر في القناة مقابل ٤ ملايين جنيه، حيث أرسل القنصل البريطانى "دزرائيلى" تلغرافيا إلى لندن .. قال لملكة انجلترا: "يجب أن نقبل على الفور"، وبعد صفقة شراء الاسهم لم يعد لمصر في القناة غير حقها في الحصول على ١٥% من أرباح الشركة . . وقد باعت مصر نصيبها مقابل ٢٢ مليون فرنك ... بعد خمس سنوات من حادث الأسهم، وهكذا خرجت مصر من دائرة المستفيدين من القناة ... وأصبحت شركة القناة تحت السيطرة المالية لفرنسا ٥٦%، وانجلترا ٤٤% من الأسهم التي اشترتها من "الخديو اسماعيل" (١٠) .

يؤكد "الخديو إسماعيل" في خطاب إلى الصدر الأعظم (السلطان العثماني) عن أسباب هذه الصفقة أن هذه الأسهم كانت عبئاً ثقيلا على الخزينة المصرية، ولم تستفيد منها بوجه من الوجوه، ورغبت الحكومة الإنجليزية في شرائها بثمن يزيد عن الآخرون، فقد حدث بهذه الصورة فرصة الاستفادة من أسهم لم تكن سوى ملكاً للخزينة المصرية، ومن هذا الخطاب يتضح المغالطة الواضحة "للخديو اسماعيل" أن أسهم مصر كان سيأتي عليها الوقت الذي ستعود فيه بالخير على مصر والمصريين(١١).

. التفكير في إنشاء السد العالي:

مشروع السد العالي يعتبر من الأسس الاقتصادية المكمله لقانون الإصلاح الزراعي؛ لأن المشكلة الزراعية في مصر لا تتمثل في سوء التوزيع بل في الهوه الساحقة بين الزيادة في عدد السكان وثبات حجم الرقعة الزراعية، لذلك كان لإبد أن ينظر إلى المشكلة بشكل رأسي، وعلاجها علاج جذري، بالتوسع في رقعة الآراضى المنزرعة، وهذا لا يتم إلا بإستغلال كامل لمياه النيل؛ فكان التفكير في إنشاء سد للحفاظ على المياه(١٢) .

فالتوسع الزراعي على مياه خزان أسوان وجبل الأولياء، لم يستطع بحال من الأحوال أن يلاحق النمو المطرد في عدد السكان ... وينذر البلاد بإنهيار خطير في حالتها الاقتصادية، فكان لابد من التحول من التخزين الموسمي إلى التخزين المستمر، ففي عام ١٩٤٩م كانت بداية مشروعات التخزين المستمر لمياه النيل (خزان بحيرة فكتوريا، قنطرة بحيرة كيوجا، خزان بحيرة البرت، شق قناة لتقليل الفاقد في منطقة السدود، خزان بحيرة تانا، خزان مروي عند الشلال الرابع)، ولم ينفذ منها سوى سد "أوين" الذي أقيم عند مخرج النيل من بحيرة فكتوريا مباشرة، ويبدو أن مصر لم تستفيد من هذا العمل(١٣).

يفكرة مشروع السد العالي الذي توسمت فيه ثورة ١٩٥٢م وحكومتها المشروع الرائع الذي يرسى بناءنا الاقتصادي على دعائم قوية، ويحرره من كل تدخل أجنبي ... فأولته عنايتها، لعدة أسباب:

- إن مياه الفيضان تمثل الجانب الأكبر من إيراد النيل دون المياة الرائقة أولوية في التخزين.
- إن تخزينها يمكن أن يتحقق، ببناء سد عالٍ في أرضنا، بعيداً عن المفاوضات مع الحكومات التي تقع منابع النيل تحت نفوذها.

- إن تخزينها في بلادنا، يكفل التوسع الزراعي أفقياً في الأراضى البور، ورأسياً بتحويل حياض الوجه القبلي إلى نظام الري المستديم.
- أن السد العالي الذي يقام لهذا الغرض، كفيل بتوفير طاقة كهربائية هائلة لتصنيع البلاد.

فى يوم ٨ أكتوبر ١٩٥٢ م، صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بالبدء في دارسة المشروع، التى أكدت البحوث والخبراء العالميين على إمكانية بناء السد العالي على مسيرة حوالي ٦,٥ كيلومتر إلى الجنوب من خزان أسوان القديم، وفي ديسمبر ١٩٥٤ م أصدر خبراء اللجنة الدولية إجماعهم على تأكيد سلامة المشروع من كافة الوجوه(١٤)، وقد قدرت تكاليف المشروع بمبلغ ١٢٠ مليون موزعة كالأتى:

أعمال التخزين للتوسع الزراعي	٦٨	مليون جنيه
أعمال الوقاية من الفيضانات	١٩	مليون جنيه
الأعمال المدنية للمحطة الكهربائية	٣١	مليون جنيه
أعمال خاصة بتحسين الملاحة	٢	مليون جنيه
المجموع	١٢٠	مليون جنيه

قرر الخبراء الفنيين أن المياه التي ستستغل للري والناتجة من إنشاء السد ستصلح مليوني فدان، لتبدأ رحلة الكفاح المصري لبناء السد العالي مع الغرب(١٥).

ـ سحب عروض تمويل مشروع السد العالي:

تم التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ في ١٦ ديسمبر ١٩٥٥ م، بأن يتولى البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تمويل مشروع السد العالي، بتكلفة تبلغ ١,٣ مليار دولار، تنقسم إلى مرحلة أولى تقدر تكلفتها بنحو ٧٠ مليون دولار، تتحمل الولايات المتحدة ٥٦ مليون دولار وبريطانيا ١٤ مليون دولار، أما المرحلة

الأخرى فتغطى بقرض من البنك الدولي قدره ٢٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى ١٣٠ مليون دولار من الولايات المتحدة ، ٨٠ مليون دولار من بريطانيا، تدفع هذه القروض على أقساط سنوية بفائدة ٥% وعلى فترة أربعين سنة، وباقى المبلغ تتحمله مصر بالعملة المحلية، بالإضافة إلى منحتين: الأولى من الولايات المتحدة وقدرها عشرون مليون جنيه . والثانية من بريطانيا وتبلغ خمسة ملايين ونصف مليون جنيه(١٦).

جاءت شروط "يوجين بلاك" مدير البنك الدولى للتمويل، حق الأشراف على ديون مصر الخارجية بسبب ضخامة المشروع، وأن تكون نسبة الفائدة ٥,٥%، أن يرسل البنك الدولى إلى مصر "إعلان نوايا" بأنه ملتزم بتمويل مشروع السد العالى، وردت الحكومة المصرية على هذه الشروط، واعتبر "عبد الباصر" أن الإشراف يشكل قيداً سياسياً واقتصادياً، ونسبة الفائده أعلى مما يجب، وأن مصر تريد من مدير البنك الدولي كتاب يتضمن معنى الألتزام (١٧) .

أحس "عبد الناصر" أنه أساء اختيار الغرب في تنفيذ المشروع، فأعلن في حديث له في ٢ أبريل ١٩٥٦ أن العرض السوفيتى لتمويل المشروع ما زال قائما، إذا انقطعت المفاوضات الخاصة بمساعدات الغرب، وأبلغ مدير البنك الدولي مصر، أنها إذا لم تقبل شروط البنك قبل أول يوليو، فإن الحكومة الأمريكية ستكون في حل من العرض.

وفي ٦ يوليو أبلغت واشنطن مصر، أنها أعادت إلى الخزانة الأمريكية المبلغ الذي كان قد خصص لمشروع السد العالي لإنفاقه على مشروعات أخرى، أما بريطانيا فأعلن " لويد" وزير الخارجية أنها خلال الأشهر الستة السابقة كانت قلقة بشأن سياسية مصر المالية، ويؤكد على أن قرار السحب جاء نتيجة اتفاق انجلو أمريكى، ويعلل أن مصر أصبحت مرتبطة بالمساعدات المالية السوفيتية (١٨) .

في ٢٢ يوليو صرح "كيسيليف" سفير الاتحاد السوفيتي بالقاهرة " أن الاتحاد السوفيتي سيقدم إلى مصر جميع الأموال التي يتطلبها بناء السد العالي "، واجتمع مع

الرئيس "جمال عبدالناصر" وصرح له أنه يعتزم السفر إلى موسكو ليبحث مع حكومته مشروع تمويل السد العالي[١٩]، وكانت زيارة "شيبيلوف" وزير خارجية الاتحاد السوفيتي إلى مصر السابقة قد أسفرت عن صفقة الأسلحة التشيكية، أما الآن فقد جاء يعرض على "عبدالناصر" قرضاً بمبلغ ١٣٠٠ مليون دولار وهى ما يحتاجه لتنفيذ مشروع السد العالى، على أن يسدد في غضون ستين عاماً وبفائدة قدرها ٢% [٢٠].

ـ إعلان تأميم شركة قناة السويس:

لقد تم إحاطة قرار التأميم بسرية فوق العادة، لم يعلن "عبدالناصر" قرار التأميم لمجلس الوزراء إلا قبل ساعتين من إعلانه سوى الوزراء الذين كانوا على صلة بتنفيذه، وكلف المهندس "محمود يونس" بتنفيذ خطة التأميم وأنه يمثل شخصية الرئيس وجميع اختصاصته في منطقة القناة ، والأسم الحركى للخطة هو "ديلسيبس"، وأكد "يونس" لفريق التأميم أن الدليل الذي سنقدمه للعالم، على قدره وكفاءة مصر وأحقيتها في استرداد القناة ، هو استمرار الملاحة وعدم تأثرها بأي عامل خارجى[٢١] .

جاءت بعض المخاوف من رد فعل الغرب بعد إعلان قرار التأميم، من بعض الوزراء أثناء اجتماع مشترك لمجلس الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة ؛ أنه من الأفضل الفصل بين سحب أمريكا لعرض تمويل السد العالي وبين قرار التأميم، قد يفسر على أنه إستفزاز للولايات المتحدة، ورد "عبدالناصر" على ضرورة الربط اعتباراً للكرامة، ورداً على الإهانة الأمريكية وسندنا أمام الرأي العالمى، لضرورة تنفيذ المشروع، أو توجيه إنذار بالتأميم، ورد "عبدالناصر" سوف يكون نوع من التسول والابتزاز لا معنى له، الاقتراح بتأميم نصف القناة ، ورد "عبدالناصر" أن المخاطرة الناجمة عن تأميم نصف القناة هي نفس مخاطرها بتأميمها كاملة، احتمالات التدخل العسكري ومن الذي يتدخل، وشرح "عبدالناصر" تقديره للموقف وانتهى الاجتماع بأن قال "جمال عبدالناصر" للمجتمعين:

" إني أريد أن أكون منصفاً لكم جميعاً فأسجل هنا أنني أريد أتحمل المسؤلية لقرار التأميم لشركة قناة السويس، وللشعب المصري وللتاريخ أن يحاسبوني عليه، فلست أريدج لأحد منكم أن يتحمل مسؤلية قرار خطير لم يعرف به قبل إعلانه بوقت قصير "(٢٢).

في عيد الثورة، وفى ميدان أحمد عرابي بالأسكندرية، وقف الرئيس "جمال عبدالناصر" يشرح لجموع الشعب أنه قد مد يده للجميع، وشرح عملية الضغط التي قامت بها كل من بريطانيا والولايات المتحدة والبنك الدولي على مصر، وكيف أن البلاد في حاجة إلى مشروع السد العالي، في الوقت الذي كانت تصل فيه المعونات الكبيرة إلى إسرائيل، واستعداد روسيا لتمويل المشروع دون شروط، وأخطار الموافقة على إستلام القرض على شرائح من البنك الدولي إذا ما توقف البنك عن دفع هذه الشرائح فيما بعد، هذه القناة ملك لمصر ... أننا سنبني السد العالي وسنحصل على حقوقنا ٣٥ مليون جنيه كل عام تأخذها شركة القناة، فلنأخذها نحن، ١٠٠ مليون دولار تحصلها القناة كل سنة فلنحصلها نحن لمنفعة مصر ... وأعلن باسم الأمة(*) "تأميم الشركة العالمية لقناة السويس شركة مساهمة مصرية" (٢٣).

ـ الموقف الدولي بعد قرار التأميم:

تعتبر القناة الشريان الرئيسي للملاحة البحرية العالمية من آسيا وأوربا وأفريقيا، أى بين موارد الخامات العالمية ومناطق تصنيعها، وارتباط مستقبل البترول بقناة السويس إذ أكثر من نصف مخزون العالم من البترول يقع في الشرق الأوسط، واعتماد دول البحر المتوسط وخصوصا في جنوب أوربا على القناة في تجارتها الخارجية مع أفريقيا ودول آسيا، والقناة تحقق السرعة وتوفر الوقت للسفن التجارية والحربية (٢٤) .

قوبل قرار تأميم القناة من المواطنين بالغبطة والحماسة والابتهاج، فقد جاء نصراً قوميا مبينا، واستردادًا لحقوق مصر في السيادة وإعلاء لشأنها بين الأمم المكافحة

في سبيل حريتها واستقلالها، وكان لها صداه في العالم العربي، إذ كان مثلًا يحتذى في مناهضة الأستعمار، أما الدول الاستعمارية فقد فوجئت بهذا القرار، وخشيت أن تتخذ الدول العربية مصر قدوة لها في مقاومة الاحتكارات الاستعمارية والتحرر منها، وفى ٢٧ يوليه (أي اليوم التالي لقرار التأميم) أعلنت بريطانيا وفرنسا أنهما ترفضان الاعتراف بتأميم القناة والاحتجاج عليه، وأنها ستتخذان جميع التدابير الأزمة لسلامة رعاياهما واحترام مصالحهما، ورفضت الحكومة المصرية مذكرة الاحتجاج البريطانية وأعادته إلى السفارة مرة أخرى، وايضا رفض سفير مصر في فرنسا أن يتسلم قرار الاحتجاج ؛ إذ رأي في ملابساته خروجًا على قواعد اللياقة وتهديدًا ووعيدًا، وصرح "عبدالناصر" بأن مصر ستقابل الإساءة بالإساءة والعدوان بالعدوان[٢٥].

وبدأ الضغط الاقتصادي على مصر فورًا ... جمدت بريطانيا حسابات مصر الجارية من الإسترليني وفرضت الحماية على أموال وممتلكات شركة قناة السويس في لندن، وحظر تصدير أي أسلحة أو مواد عسكرية إلى مصر، ومنعت أربع مدرعات مصرية كانت في الموانئ البريطانية من السفر، وكان جملة ما جمدته بريطانيا ١١٢ مليون جنيه استرلينى، وتبعتها أمريكا فجمدت ٦٠ مليون دولار كانت لمصر، وحذت فرنسا حذو حليفتها، وحجزت أرصدة مصر وأموالها لديها [٢٦] .

واجتمع في ٢ أغسطس ١٩٥٦م في لندن وزراء خارجية الدول الثلاث بريطانيا (سلوين لويد)، وفرنسا (كرستيان بينو)، وأمريكا (جون دالاس)، عارضوا فيه قرار التأميم، وزعموا أن القناة كانت لها دائماً صفة الدولية ويجب ضمان دوليتها بصفة مستديمة، ورغم أنهم اعترفوا بحق مصر التأميم وأقروا بهذا الحق في بيانهم، وزعموا أن هذا الحق مشروط بأن لا يكون للممتلكات المؤممة صفة دولية [٢٧].

تقرر الدعوة لعقد مؤتمر من الدول البحرية في ١٦ أغسطس من الدول الثماني التي وقعت على معاهدة القسطنطنيية ١٨٨٨ م، وست عشر دولة[*] رئيسية تستخدم القناة، ولم تحضر مصر واليونان، وانتهى إلى تأكيد مبدأ الإشراف الدولي، الاعتراف

بحق السيادة المصرية مع ضمان دخل عادل مقابل استخدام القناة، وتوكل مهمة ادارة القناة إلى لجنة تضم مصر وعدد من الدول تختارها الدول الموقعة على الاتفاقية، ورفض القرار الاتحاد السوفيتى والهند وأندونيسيا وسيلان واقترحوا تشكيل هيئة استشارية بحتة ليس لها أي سلطة على إدارة القناة، وإرسال لجنة لعرض الأمر على "جمال عبدالناصر" يرأسها "روبرت منزيس" رئيس وزراء استراليا ومعه وزراء خارجية ايران وأثيوبيا والسويد و" لوى هندرسون" ممثلا للولايات المتحدة، ويلاحظ أنها تمثل دولة واحدة من كل قارة، ورفض "جمال عبدالناصر" قبول فكرة الإشراف الدولي رفضًا باتًا، وفشلت البعثة في تحقيق غرضها، وتغير موقف الولايات المتحدة وأعلن "دالاس" "أن قناة السويس لا تمثل مركزًا رئيسيًا من اهتمام الولايات المتحدة" (٢٨).

بين ١٩ و٢١ /١٩٥٦/٩م، جمع "إيدن" ممثلى الحكومات الثماني عشرة (مؤتمر لندن الثاني) التي حبذت مشروع الإشراف الدولي على القناة، وعرض عليهم فكرة جمعية المنتفعين ... وكان نجاح مصر في إدارة قناة السويس قد حد – هذه المرة– من حماسة المؤتمرين، فقد أخذ الشك يخامرهم في نوايا إنجلتر وفرنسا، فما إن بدأ "إيدن" في عرض مشروعه حتى ظهر ما فيه من سخف وحماقة، فنهض ممثل باكستان واعلن رفض بلاده التام للاشتراك، وأوضح ممثلو النرويج وأسبانيا وإيطاليا أن بلادهم لن تتحدى الحقيقة الواقعة، ولن تبعث سفنها لتدور حول رأس الرجاء الصالح، ما دامت القناة مفتوحة، كذلك لم تقبل عدة دول دفع رسوم العبور إلى جمعية المنتفعين، ليعن فشل مؤتمر لندن الثاني، وفي ٢٣ ستمبر أقدمت الحكومتان البريطانية والفرنسية، بدون إخطار واشنطن، على إذاعة تصريح أنهما رفعتا مسألة السويس إلى مجلس الأمن، وطلبتا اجتماع المجلس في ٢٦ ستمبر، في نفس الوقت طالبت مصر من مندوبها الدائم في هيئة الأمم المتحدة السفير "عمر لطفي" تقديم خطاب لمجلس الأمن لدعوته إلى الانعقاد لبحث الأعمال التي

تقوم بها بعض الدول، وخاصة انجلترا وفرنسا، ضد مصر، هذه الأعمال التي تشكل تهديدا للسلام العالمي، كما أنها تناقض ميثاق هيئة الأمم[٢٩] .

انتهى المجلس في ١٤ أكتوبر ووافق بالاجماع على الشطر الأول، الخاص بالمبادئ الستة التي أصبحت أساسا للمفاوضات المقبلة فهى:

١- يجب أن يكون عبور القناة حرا ومفتوحا، دون تميز صريح أو ضمنى وهذا يتناول النواحي السياسية والفنية.

٢- يجب احترام سيادة مصر.

٣- يجب عزل إدارة القناة عن سياسة أية دولة.

٤- يجب تقرير تحديد الرسوم والمصاريف بلاتفاق بين مصر والدول التي تستخدمها.

٥- يجب تخصيص نسبة عادلة من الرسوم المحصلة لتحسين القناة.

٦- في حالة النزاع يجب حل الشئون المعلقة بين شركة القناة "السابقة" والحكومة المصرية، عن طريق التحكيم الدولي.

أما الشرط الثاني، الرامي إلى انتزاع موافقة الأمم المتحدة على قرارات مؤتمر لندن، فقد فشل بسبب لجوء الاتحاد السوفيتي إلى استخدام حق الفيتو للاعتراض عليه، وأصدر مجلس الأمن قراره بضرورة دخول انجلترا وفرنسا ومصر في مفاوضات مباشرة على أساس المبادئ الستة، وأعلن "عبدالناصر" أنه لن يتردد في السفر إلى "جنيف" البلد المحايد، لمقابلة "إيدن وموليه"، إذا كان ذلك منشأنه أن يؤدى إلى تسوية سلمية للخلاف، وأن تبدأ المباحثات بين وزراء الخارجية الثلاث في "جنيف" يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ م، لكن في هذا التوقيت كانت مدافع "إسرائيل" تقصف شبة جزيرة سيناء، بدلا من الجلوس حول مائدة المحادثات السلمية [٣٠].

ـ العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦:

كانت مصر قد وافقت على الاجتماع بالدول الغربية في "جنيف" يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م لتسوية المشكلات الخاصة بالقناة، سواء أكانت تتعلق بعبور القناة، أو بدفع الرسوم . لكن الدول الغربية كانت قد استعد لاستخدام العنف ضد مصر، وتمت الاتصالات بين عدد من وزراء إسرائيل وبين حكومتي لندن وباريس للقيام بخطة مشتركة ضد مصر، تتلخص بقيام اليهود بهجوم مباشر وسريع في منطقة سيناء، وصوب القناة، وعلى أن تعطي فرنسا لاسرائيل المعاونة الجوية والبحرية الازمة [٣١]، وفى ليلة ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م، تحركت القوات المسلحة الإسرائلية وهاجمت الأراضي المصرية في سيناء، واتجهت نحو منطقة القنال [٣٢].

٣٠ أكتوبر اليوم التالي للعدوان، وجهت بريطانيا وفرنسا إلى مصر وإسرائيل إنذاراً والإجابة في خلال ١٢ ساعة تنتهي في السادسة والنصف صباح الأربعاء ٣١ أكتوبر يتضمن ما يلي:

- إيقاف جميع الأعمال (الشبيهة بالحربية) في البر والبحر والجو.

- سحب جميع القوات العسكرية غلى مسافة عشرة أميال من قناة السويس.

- أن تقبل مصر احتلال القوات البريطانية والفرنسية للمواقع الرئيسة في بورسعيد والإسماعلية والسويس[٣٣] .

رفضت مصر الإنذار رفضاً تاماً واستدعى الرئيس "جمال عبدالناصر" سفير بريطانيا بالقاهرة ثم القائم بأعمال السفارة الفرنسية بها، وأبلغ كلاً منهما أن مصر ترفض هذا الإنذار وتعتبره اعتداءً على حقوقها وكرامتها وامتهاناً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة، وفي الوقت الذي تدافع مصر فيه عن نفسها

داخل أراضها ضدّ العدوان الاسرائيلي تنحاز بريطانيا وفرنسا للعدوان على المعتدي عليه"، وكان اتفاق الدول المتآمرة الثلاث أن تلتقي قواتها جميعًا في مدينة السويس يوم ٧ نوفمبر، كانت نيه العدوان على مصر مبيتة إذن من الساعة الأولى.

منذ أن أممت مصر شركة قناة السويس، ولم يكن التأميم في حد ذاته ليدعوا إلى الحرب والعدوان، فإن حق الدولة في تأميم مرافقها العامة حق مسلم به في القانون الدولى، ولكن العلة الحقيقة للعدوان هي إذلال مصر، وإضعافها وتحطيم القومية العربية، وإرهاب الدول العربية جمعاء، ومنعها من السير في معركة التقدم والتحرر من الاستعمار، وما تأميمك القناة إلاّ ذريعة اتخذها المعتدون وسيلة لتبرير عدوانهم [٣٤]، وبدأ القوات الجوية البريطانية والفرنسية بضرب المطارات والمواقع العسكرية المصرية، وشرعت في ضرب بورسعيد من الجو والبحر واحتلت مدينة بورسعيد [٣٥] .

اتضح أن القوات المصرية غير قادرة على مواجهة الغزو الإسرائيلي البريطاني الفرنسي، فلم يكن مهيئاً بعد ؛ لأنه في مرحلة انتقال من نواحي التسليح والتدريب والتنظيم والعقيدة القتالية أيضاً، فتم تدمير سلاح الصيران المصري في مطارته، وانهارات القيادة العسكرية في منطقة بور سعيد، كما جاء توزيع السلاح والذخيرة على الأهالي متأخراً، وتراجعت القوات من بور سعيد إلى الإسماعلية [٣٦]، وكان قرار انسحاب الجيش المصري من سيناء إلى منطقة القناة، وقد نفذت هذه الخطة بدقه وإحكام، أفسدت القيادة المصرية المؤامرة التي أردات حصار الجيش المصري وتدميره بشكل كامل، وظهر الشعب المصري بروح وطنية عالية، لم يتزعزع ولم ييأس، ولم يتراجع أمام العدوان، وأنشئ جيش التحرير وانتظم الشباب المتطوعون في صفوف الجيش، وشاركت المرأة الرجل في الجهاد، لمقاومة العدوان والحفاظ على استقلال الوطن[٣٧].

بعثت مصر بطلب إلى مجلس الأمن تدعوه لاجتماع عاجل لبحث ما وصفته بأنه تهديد لها وخرق لميثاق الأمم المتحدة. واجتمع المجلس مساء ٣١ أكتوبر لبحث طلب مصر. وعندما اتضح أن المجلس عاجزا عن اتخاذ قرار بوقف العدوان بعد أن اتضح أن بريطانيا وفرنسا ستلجأن لحق الفيتو، واقترح مندوب يوغوسلافيا دعوة الجمعية العامة للانعقاد (في حالة عجز المجلس أو استخدام بعض الأعضاء لحق الفيتو)، فوافق ٧ أعضاء ورفض بريطانيا وفرنسا، التي عارضت عرض مشكلة الشرق الأوسط عليه فرفضت الجمعية، وتقدمت الويلايات المتحدة مشروع قرار يتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خلف خطوط الهدنة، ووقف إطلاق النار من جانب الأطراف المعنية فوراً، ووافق على المشروع الأمريكى بأغلبية ٦٥%، ومعارضة خمسة (بريطانيا، أستراليا، فرنسا، إسرائيل، نيوزيلندا) وامتناع ستة أعضاء عن التصويت (البرتغال، جنوب أفريقيا، بلجيكا، كندا، لاوس، هولندا)[٣٨].

كان موقف الدول العربية من العدوان على مصر، مشرف رغم أن "جمال عبدالناصر" رفض اشتراك دول عربية خاصة سوريا والأردن في القتال الدائر في مصر خوفا من توريطهما في موقف غير معروف الأبعاد، إلا أن شعوب البلاد العربية وأبناءها شاركوا بكل الطرق الممكنة، فقام الوطنيون السوريون والعراقيون بنسف أنابيب البترول الممتدة من العراق إلى مناطق شحنه على سواحل البحر الأبيض في عدة مواقع، كما نسفت بعض أنابيب البترول بالسعودية والأردن وقطر، واندلعت المظاهرات في قطر والبحرين والكويت وليبيا مستنكرة ما يحدث في مصر، ومؤيدة لها[٣٩].

بالرغم من أن الأمم المتحدة قد اتخذت قراراً بإنسحاب الدول المعتدية من الأراضي المصرية. إلا أنها لم تنفذ هذا القرار، وقد حاول وفد الاتحاد السوفيتي في هيئة الأمم أن يقنع الدول المعدية بالانسحاب، وكان موقف

الولايات المتحدة لم ينكشف بعد، فهى تهاجم المعتدين ولكن لا تأخذ أي موقف إيجابي منهم، فطلب الاتحاد السوفيتي منها أن تشترك معه لوقف العدوان على مصر، فرفضت بحزم، بل وأعلنت أن محاولة الاتحاد السوفيتى لوقف العدوان ستقابل برفض منها. وهكذا كشفت أمريكا عن وجهها وبينت أن لديها خططها الخاصة من وراء هذا العدوان الذي تعارضه في الظاهر وتؤيده في الحقيقة والواقع، فأرسل الاتحاد السوفيتى أربع مذكرات إلى إسرائيل وفرنسا وبريطانيا، وإلى رئيس الأمن، وقد ذكر في الإنذار الذي ارسله إلى بريطانيا ٥ نوفمبر جملته التاريخية:

" ماذا يكون موقف بريطانيا إذا هاجمتها دول أقوى منها لديها كافة أنواع الأسلحة الحديثة والمدمرة ؟ وهذه الدول تستطيع أن ترسل في الوقت الحالي قوات بحرية أو جوية إلى الشواطئ البريطانية، وأن تستخدم وسائل أخرى مثل القنابل الصاروخية الموجهة" إلى أن انتهى الإنذار بالآتي: " ونحن مصممون تصميما تاما على سحق المعتدين بالقوة، وأن نعيد السلام إلى الشرق"[٤٠]. ويلاحظ أن هذا الانذار جاء عقب القرار شبه الاجماعي الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ نوفمبر بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية، وأعلن "إيدن" في مجلس العموم البريطاني وقف إطلاق النار، وأصدرت القيادة الإنجليزية الفرنسية الإسرائيلية قرارًا بوقف إطلاق النار في صباح يوم ٧ نوفمبر ١٩٥٦ [٤١]. وتم تطهير القناة واعيد فتحها للملاحة يوم ٢٩ مارس ١٩٥٧م أمام السفن التي تدفع الرسوم لهيئة إدارة القناة، لتعلن انتصار الإرادة المصرية [٤٢].

لقد كان الهدف من العدوان القضاء على حكومة الثورة، والتخلص من "جمال عبدالناصر" والتحكم في الملاحة بالقناة، وذلك بالإشراف الدولي عليها، وعدم تمكين مصر من الإشراف وحدها على قناة السويس، وإتاحة الفرصة

لمرور السفن الإسرائيلية بالقناة، وإذلال مصر بالقضاء على قوميتها وثورتها القومية، وبمعنى آخر كان هدف العدوان الثلاثي على مصر .. إعادة استعمار الشرق الأوسط كله بطريقة جديدة تشترك فيها الصهيونية العالمية التي تحلم بقيام امبراطورايتها من النيل إلى الفرات (٤٣).

كان من نتائج العدوان بالنسبة لمصر، تحرر الاقتصاد القومي المصري بتمصير المؤسسات الأجنبية، وتأمين جبهة الإنتاج، وتنسيق خطة الاستهلاك والتخزين، والقضاء على السوق السوداء والإتجاه إلى التصنيع الشامل، والبدء في بناء السد العالي، وفتح أسواق تجارية، والتحرر من سيطرة رأس المال الأجنبي، وتنسيق استخراج ونقل البترول، وزيادة رصيد مصر من العملات الصعبة بنحصيل رسوم مرور القناة، والثقة الكاملة لحكومة الثورة، وإنهاء اتفاقية الجلاء مع بريطانيا، وثقة الشعب بنفسه، وظهور حقيقة قدرة مصر على القتال، وتعاون الجيش والشعب، وخلق جيش التحرير الوطني، واستمرار مصر في استكمال تسليحها (٤٤).

الخاتمة:

إن قرار تأميم قناة السويس ليس كما يدعي البعض إغتصاب وإنتهاك للمواثيق الدولية بل هو استرداد لحق مشروع، لشعب حفر هذة القناة من دم أبنائه وفقد في سبيل ذلك أكثر من ١٢٠ ألف شخص، وتأثرت الحياة الزراعية بسبب غياب الفلاحين عن أراضيهم دون مراعاة للمواسم الزراعية مما جاء بالسلب على الحياة الاقتصادية، وردا على تعند الغرب في رفض تمويل مشروع السد العالى بحجة أن الاقتصاد المصري ليس لديه القدرة على إنجاز مثل هذا المشروع الكبير، فهل الدول الغربية هي التي تتحكم في مصير الدول النامية التي تتطلع إلى التنمية والتقدم، أما أن الغرب يريد أن تظل هذه الدول تابعة خاضعة لسياسة الاستعمار.

كان توجيه الإهانة الأمريكية للشعب المصري واقتصاده في القدرة على تنفيذ مشروع السد العالى، وترقب العالم لرد فعل "عبد الناصر"، فكان قرار التأميم القرار الذي لم يتوقعه الغرب ولم يتصوره السياسيين الأوربيين بل هو قرار هز العالم كله، وكان الاحتجاج البريطاني الفرنسي أن القناة ذات طابع دولي فلا يمكن لدولة واحدة السيطرة عليها، وبهذا العمل تكون مصر قد إخترقت اتفاقية القسطنطينية التي تنص على أن "القناة ممر ملاحي دولي".

أن التأميم الغرض الأساسي منه هو إدارة القناة حيث هو من صميم السلطات الداخلية للدولة المصرية، وحرية المرور مبدأ دولي تلتزم به مصر، وأن قناة السويس هي شركة مساهمة أجنبية، فليس في القانون ما يمنع من انتقال الإدارة إلى هيئة مصرية خالصة، ونجاح الإدارة المصرية في تنظيم سير العمل بالقناة منذُ إعلان التأميم، وتوالى مرور السفن على الرغم من انسحاب المرشدين الأجانب أثبت للعالم بالدليل العملي أنه لا خوف من الإدارة المصرية للقناة.

الهوامش

(١) عمر الإسكندرى وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني (إلى ما قبيل الوقت الحاضر)، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٠٨.

(٢) صدقه موسى علي: تاريخ مصر الفرعونية، ج١، (د.ن)، (د.ت)، ص ص ٤٢٩، ٢٣٩.

(٣) عبدالحميد أبو بكر: قناة السويس والأيام التي هزت الدنيا، دار المعارف، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٧، ص٨١.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ – ١٩٥٨، مطبعة الرسالة، (د.ن)، ١٩٦٧، ص ص ٨، ٩.

(*) فرمان الامتياز الأول ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤، فى ١٢ مادة، فرمان الامتياز الثاني ٥ يناير ١٨٥٦ (شروط انشاء واسنغلال قناة السويس البحرية الكبيرة)، فى ٢٣ مادة، انظر محمد صبرى: أسرار قضية التدويل واتفاقية ١٨٨٨، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، (د.ت)، ص ص ٧٦– ٨٧ .

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ – ١٩٥٨، مرجع سابق، ص ص٩،١٠.

(٦) عمر الإسكندرى و سليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثمانى(إلى ما قبيل الوقت الحاضر)، مرجع سابق،ص٣١٢

(٧) عبد العزيز محمد الشناوى: السخرة فى حفر قناة السويس، ط١، منشأة المعارف الحديثة، الأسكندرية، ١٩٥٨، ص ٣٠٢.

(٨) عبد العزيز محمد الشناوى: قناة السويس والتيارات السياسية التي أحاطت بإنشائها،ج١،دار الكتب،القاهرة،١٩٧١،ص٤٣٣.

(٩) عبدالحميد أبو بكر: قناة السويس والأيام التى هزت الدنيا، مرجع سابق، ص ص ٨٧، ٨٩.

(١٠) أحمد بهجت: قناة السويس شريان من دم المصريين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٥٤، ٥٩.

(١١) السيد حسين جلال: الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس ١٨٦٩ – ١٨٨٢، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأسكندرية، ١٩٧٩، ص ص ٤٠٠، ٤٠١.

(١٢) فوزى جرجس: دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت)، ص٢٥٦

(١٣) موسى عرفه: السد العالي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥، ص ص ٣١، ٣٣.

(١٤) مرجع سابق، ص ص ٣٦، ٣٧.

(١٥) فوزى جرجس: دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، مرجع سابق، ص٢٥٧.

(١٦) لطيفة محمد سالم: أزمة السويس ١٩٥٤ – ١٩٥٧، (د.ن)، الأسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٣٥.

(١٧) عبد الروؤف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ – ١٩٥٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص ٣٤٦.

(١٨) لطيفة محمد سالم: أزمة السويس ١٩٥٤ – ١٩٥٧، مرجع سابق، ص ص ١٣٦، ١٣٨. ١٣٩.

(١٩) عبد الروؤف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ – ١٩٥٧، مرجع سابق، ص ٣٧٤، ٣٧٥، انظر ايضا (بنود الاتفاق بشأن التعاون الاقتصادى والفني بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي لبناء المرحلة الأولى من السد العالي)، موسى عرفه: السد العالي، مرجع سابق، ص ص١٤١ – ١٤٧.

(٢٠) تيرنس روبرتسون: أزمة القصة السرية لمؤامرة السويس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥، ص٩٨.

(٢١) عبدالحميد أبو بكر: قناة السويس والأيام التي هزت الدنيا، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٢٢) محمد حسين هيكل: ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، ط٢، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٤٦٥.

(*) انظر قانون التأميم، أحمد يوسف: المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبدالناصر، ج٢، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣٨٠.

(٢٣) جلال يحيى: العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، القاهرة،١٩٨٠، ص ص٥١٤، ٥١٥.

(٢٤) محمد كمال عبد الحميد: الشرق الأوسط فى الميزان الأستراتيجى، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ص ٥٧١، ٥٧٢.

(٢٥) عبدالرحمن الرافعى: ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٢٦٤ – ٢٦٦.

(٢٦) أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص٤٦٥.

(٢٧) عبدالرحمن الرافعى: ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ تاريخنا القومى فى سبع سنوات، مرجع سابق، ص٢٦٧.

(*) اتفاقية الاستانة لوضع نظام يكفل حرية استعمال قناة السويس فى ١٧ مادة بتاريخ ٢٩ اكتوبر ١٨٨٨، بين تركيا، والمانيا والنمسا، والمجر، وأسبانيا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وايطاليا، وهولاندا، وروسيا، والدول التى دعيت للمؤتمر معنية باستخدام القناة: استراليا، الدانمرك، اثيوبيا،

ايران، اليابان، نيوزيلندا، النرويج، باكستان، البرتغال، السويد، الولايات المتحدة، أندونسيا، سيلان، الهند، انظر محمد صبرى: أسرار قضية التدويل واتفاقية ١٨٨٨، مرجع سابق، صص٧٠ – ٧٥، صلاح بسيونى: مصر وآزمة السويس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٨٠.

(٢٨) أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ص ٤٦٤، ٤٦٥ .

(٢٩) لطيفة محمد سالم: أزمة السويس ١٩٥٤ – ١٩٥٧، مرجع سابق، ص ص ٢٠١، ٢٠٢.

(٣٠) مرجع سابق، ص ص ٢٠٥، ٢٠٦.

(٣١) جلال يحيى: العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، مرجع سابق، ص ٥٢٢.

(٣٢) فوزى جرجس: دراسات فى تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكى، مرجع سابق، ص٢٦٠.

(٣٣) عبدالرحمن الرافعى: ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ تاريخنا القومي في سبع سنوات، مرجع سابق، ص٢٨١.

(٣٤) مرجع سابق، ص ص ٢٨٢، ٢٨٤.

(٣٥) محمد السيد سليم: تأميم شركة قناة السويس، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٨٠.

(٣٦) مرجع سابق، ص ١٨١.

(٣٧) عبدالرحمن الرافعى: ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ تاريخنا القومى في سبع سنوات، مرجع سابق، ص ص٢٩٠، ٢٩٣

(٣٨) محمد عبد الرحمن برج: قناة السويس وأهميتها السياسية والاستراتيجية، دار الكاتب العربى، القاهرة،١٩٦٨، ص٣٤٣.

(٣٩) محمود محمد جمال الدين: من تاريخ مصر المعاصر ١٩٥١ـ ١٩٥٦، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٣٧٥، ٣٧٦.

(٤٠) فوزي جرجس: دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكي، مرجع سابق، ص ص ٢٦٣، ٢٦٤.

(٤١) عبدالرحمن الرافعى: ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ تاريخنا القومى في سبع سنوات، مرجع سابق، ص ص ٣١٠، ٣١١.

(٤٢) أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ٤٨٧.

(٤٣) محمد كمال عبد الحميد: الشرق الأوسط في الميزان الأستراتيجى، مرجع سابق، ص ص ٦٠١،٦٠٢.

(٤٤) مرجع سابق، ص ص ٦١٦، ٦١٨، ٦٢١.

المصادر والمراجع العربية

- أحمد بهجت: قناة السويس شريان من دم المصريين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.
- أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ – ١٩٥٨، مطبعة الرسالة، (د.ن)، ١٩٦٧.
- أحمد يوسف: المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبدالناصر، ج٢، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
- السيد حسين جلال: الصراع الدولي حول استغلال قناة السويس ١٨٦٩ – ١٨٨٢، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأسكندرية، ١٩٧٩.
- تيرنس روبرتسون: أزمة القصة السرية لمؤامرة السويس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥.
- جلال يحيى: العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، القاهرة،١٩٨٠.
- صدقه موسى علي: تاريخ مصر الفرعونية، ج١، (د.ن)، (د.ت).
- صلاح بسيونى: مصر وآزمة السويس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٧.
- عبد الروؤف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ـ ١٩٥٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.
- عبد العزيز محمد الشناوى: السخرة في حفر قناة السويس، ط١، منشأة المعارف الحديثة، الأسكندرية، ١٩٥٨.
- عبد العزيز محمد الشناوى: قناة السويس والتيارات السياسية التى أحاطت بإنشائها، ج١، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧١.
- عبدالحميد أبو بكر: قناة السويس والأيام التي هزت الدنيا، دار المعارف، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٧.

- عبدالرحمن الرافعي: ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩ .
- عمر الإسكندرى و سليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني (إلى ما قبيل الوقت الحاضر)، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.
- فوزى جرجس: دراسات فى تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).
- لطيفة محمد سالم: أزمة السويس ١٩٥٤ – ١٩٥٧، (د.ن)، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- محمد السيد سليم: تأميم شركة قناة السويس، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٢.
- محمد حسين هيكل: ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، ط٢، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.
- محمد صبرى: أسرار قضية التدويل واتفاقية ١٨٨٨، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، (د.ت).
- محمد عبد الرحمن برج: قناة السويس وأهميتها السياسية والأستراتيجية، دار الكاتب العربى، القاهرة، ١٩٦٨.
- محمد كمال عبد الحميد: الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.
- محمود محمد جمال الدين: من تاريخ مصر المعاصر ١٩٥١ــ ١٩٥٦، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٢.
- موسى عرفه: السد العالي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥.